

تقرير مجلس الإدارة

المساهمون الكرام،

إنه لمن دواعي سروري نيابة عن مجلس إدارة شركة الباطنة للطاقة ش.م.ع.ع. ("الشركة") أن أقدم إليكم تقرير أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في 31 مارس 2022.

أبرز محطات العمليات التشغيلية

نجحت المحطة في اجتياز اختبار الأداء السنوي للسنة التعاقدية العاشرة بموجب اتفاقية شراء الطاقة المبرمة مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م، من خلال إثبات القدرة التعاقدية المضمونة لإنتاج الطاقة باستخدام كلاً من غاز الوقود وزيت الوقود.

وقد حققت المحطة نسبة موثوقية بلغت 99.88% وأنتجت 195 جيجاواط في الساعة تم إيصالها للشبكة. بالإضافة إلى ذلك، بلغت حمولة المحطة في تلك الفترة 12.27% بالمقارنة مع 6.43% في العام السابق. واصلت الشركة على سجلها الممتاز من عدم وقوع أي حوادث مضيعة للوقت، وبالتالي سجلت 3,920 يومًا خاليًا من الحوادث المضيعة للوقت منذ تأسيسها، الأمر الذي يعكس تركيزنا المستمر على الصحة والسلامة والأمن و البيئة.

النتائج المالية

	2022	2021	النسبة المئوية للتغيير
	ألف ريال عُماني مدققة	ألف ريال عُماني مدققة	
الإيرادات	6,084	5,207	16.8%
النفقات المباشرة	(5,734)	(4,826)	
مجمّل الربح	350	381	-8.2%
المصاريف العمومية والإدارية	(179)	(170)	
الربح قبل الفائدة والضريبة	171	211	-19.2%
النفقات المالية (صافي)	(1,678)	(1,866)	
الربح قبل الضريبة	(1,507)	(1,655)	8.9%
الضريبة	(381)	(470)	
صافي الربح للفترة	(1,888)	(2,125)	11.2%

يعزى ارتفاع الإيرادات والنفقات المباشرة مقارنة بالعام السابق بشكل رئيسي إلى ارتفاع عامل حمولة المحطة. ويؤثر التغير في حمولة المحطة على رسوم الوقود والطاقة المستلمة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. ومع ذلك، يتم تمرير هذه الرسوم إلى مورّد الغاز ومورّد خدمات التشغيل والصيانة، بالتالي لا يوجد أثر مادي لها على ربحية الشركة. يُعزى انخفاض مجمل الربح بشكل رئيسي إلى ارتفاع أقساط التأمين وارتفاع مصاريف التشغيل والصيانة. علاوة على ذلك، ساهم الانخفاض المطرد في تكاليف التمويل بتحقيق ربح أفضل قبل خصم الضرائب. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الربح 11.2% وهو معدل أفضل من الفترة المماثلة من العام السابق.

بلغ سعر السهم 48 بييسة في نهاية مارس 2022.

وتقوم الشركة بمراقبة الظروف المالية للسوق عن كثب تحسبًا لظهور أي فرص كي تتجنب السحق النقدي المقرر إجراؤه اعتبارًا من أبريل 2023 على النحو المتفق عليه في اتفاقيات التمويل. وتستمر الشركة في مراقبة أوضاع أسواق التمويل العالمية والمحلية لتحقيق هذا الهدف.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

في إطار سعي الشركة الدائم إلى إحداث أثر إيجابي على المجتمع والبلاد، خصّصت مبلغ 50.000 ريال عُماني لمبادرات المسؤولية الاجتماعية لسنة 2022.

(1) تناقش الشركة مع شركة أخرى في القطاع مبادرات مختلفة لدعم وتمويل مشاريع في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والبيئة والصحة. وعلى سبيل المثال لا الحصر قد يشمل هذا دعم برامج تعليمية أو دعم تنفيذ مشاريع طاقة متجددة وإعادة تدوير المياه. تخطط الشركة لانفاق مبلغ 29,495 ريال عماني في هذا الجانب.

(2) تنفيذاً للقرار الوزاري 205/2021 الصادر من وزارة التجارة وتنمية الاستثمار ستساهم الشركة ب 20% من ميزانية المسؤولية الاجتماعية لدعم أعمال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمبلغ 10 آلاف ريال عماني.

(3) وقعت الشركة اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم بتاريخ 11 إبريل لدعم وتمويل البرنامج التعليمي الذي يهدف لرفع وعي طلاب المدارس بأهمية الاستخدام السلمي لتكنولوجيا الطاقة النووية. يأتي هذا البرنامج بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). يهدف البرنامج إلى رفع مستوى معرفة الطلاب حول أهمية ومستقبل هذه التكنولوجيا في حياة البشرية بلغت مساهمة الشركة 7,430 ريال عماني.

(4) رعاية مسابقة في مجالات استخدام الطاقة المتجددة بين الجامعات في السلطنة . وقعت الشركة اتفاقية دعم وشراكة مع جامعة صحار لتنفيذ المسابقة . تهدف المسابقة إلى رفع مستوى الوعي الطلابي بأهمية الطاقة المتجددة ومحاولة اكتشاف حلول متجددة لبعض التحديات الصناعية. بمبلغ وقدره 3,075 ريالاً عمانياً.

النظرة المستقبلية على المدى المتوسط

يتم اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير المعقولة من جانب الإدارة للحفاظ على مستويات الجاهزية العالية. وإن أي تغيير في مشهد العرض والطلب على الطاقة في السلطنة لن يكون له أي أثر ملموس على الأداء المالي للشركة، لأن صافي أرباحها يأتي بشكل أساسي من جاهزية محطاتها.

شكر وتقدير

أودّ أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع العاملين على تشغيل المحطة وكافة موظفي الشركة على تفانيهم وعملهم الجاد. والشكر موصولٌ لجميع المتعاونين معنا ومنهم المقاولون الذي قدموا خبراتهم لمساعدتنا على تحقيق هذه النتائج المذهلة.

في الختام وبالنيابة عن مجلس إدارة الشركة، أودّ أن أتوجه بوافر التقدير والشكر لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - وحكومته على الدعم المستمر والتشجيع الدائم للقطاع الخاص، والذي يتجلى بإنشاء بيئة تتيح لنا المشاركة بفعالية في نمو اقتصاد السلطنة وتوجيه إنجازاتنا نحو بناء وطن قوي ومزدهر.

محمد فؤاد اختر

رئيس مجلس الإدارة